المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أوراق اقتصادية | 16 حزيران/ يونيو، 2025

السياسات الزراعية في سورية:
نظرة تحليلية خلال حقب زمنية متعاقبة

زينه سليمان

السياسات الزراعية في سورية: نظرة تحليلية خلال حقب زمنية متعاقبة

سلسلة: أوراق اقتصادية

16 حزيران/ يونيو، 2025

زينه سليمان

باحثة في مجال الاقتصاد الزراعي، تتركز خبرتها العملية في السياسات الزراعية الغذائية، والتجارية، والتنمية المستدامة. حاصلة على الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي/ سياسات زراعية من جامعة دمشق، وعلى الماجستير في السياسات التجارية والاتفاقيات الإقليمية. عملت مُحكِّم أبحاث علمية في مجلة "الزراعة والأمن الغذائي" *Agriculture and Food Security* العالمية المحكّمة، إضافة إلى خبرتها الأكاديمية في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، والمشاركة في لجان تحكيم الرسائل العلمية في معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والجامعة الافتراضية في سورية. ساهمت في إنجاز العديد من التقارير الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة في سورية، فضلاً عن الدراسات مع المنظمات الدولية لتقييم أثر السياسات والبرامج في مجال الزراعة والغذاء. شاركت في عدة مؤتمرات علمية وورشات عمل عربية. نشرت العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في مجال تحليل السياسات الزراعية وانعكاساتها، والاتفاقيات التجارية، والأمن الغذائي وغيرها.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2025

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة: أهمية القطاع الزراعي ودور السياسات في تحقيق أهدافه 4

أولًا: من "الاكتفاء الذاتي" إلى "الأمن الغذائي" و"الاستدامة": هل حقّقت السياسات الزراعية أهدافها؟ 4

ثانيًا: السياق التاريخي: السياسات الزراعية خلال حقب زمنية متعاقبة 6

1. مرحلة ما قبل عام 1985 6
2. مرحلة 1986 - 2000 6
3. مرحلة 2001 - 2010 7
4. مرحلة 2011 - 2024 7

خاتمة 8

المراجع 9

مقدمة: أهمية القطاع الزراعي ودور السياسات في تحقيق أهدافه

يعدّ القطاع الزراعي أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني في سورية؛ ويتضح دوره من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[1]، وتحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب ترابطاته المتبادلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث تكامل المدخلات والإنتاج، فهو يوفر المواد الأولية لقطاع الصناعة، ويساهم في التجارتين الداخلية والخارجية، معتمدًا في الوقت ذاته على المنتجات الصناعية، كالآلات والأسمدة والطاقة. أضف إلى ذلك دوره المحوري في التنمية الريفية والاجتماعية من خلال تأمين فرص العمل والدخل، خاصة للفئات الفقيرة من السكان الريفيين، ما يعزز الاستقرار ويحدّ من الهجرة من الريف إلى المدينة. وعلى الرغم من الأضرار والخسائر الجسيمة التي تعرَّض لها القطاع خلال سنوات الصراع الطويلة[2]، والتي أثّرت تأثيرًا مباشرًا في مستوى المعيشة والأمن الغذائي، خصوصًا لدى الأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة مصدرًا رئيسًا للدخل[3]، فقد برهن على قدرته على الاستمرار والإنتاج؛ ما يؤكد دوره باعتباره ضامنًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتتأكّد أهميته في ظل ارتباطه المباشر بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030[4].

تتجلى أهمية السياسات الزراعية في دورها في تنظيم هذا القطاع وإدارته وتطويره بما يحقق الأهداف المستقبلية سواء على المستوى القطاعي أو الكليّ من خلال تكاملها مع السياسات القطاعية الأخرى، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحّة إلى مراجعة هذه السياسات وتحليلها دوريًا؛ لتقييم الواقع في ظل التحديات الداخلية والخارجية، وانعكاساتها على الاقتصاد السوري والقطاع الزراعي بصورة خاصة، واقتراح البدائل المناسبة وآليّات التنفيذ بما يتوافق مع أولويات كل مرحلة.

أولًا: من "الاكتفاء الذاتي" إلى "الأمن الغذائي" و"الاستدامة": هل حقّقت السياسات الزراعية أهدافها؟

تؤثّر السياسات الزراعية والكلية تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر في القطاع الزراعي. فعلى مدى عقود، اعتمدت هذه السياسات في سورية على خطط مختلفة تستند إلى التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية للدولة، وتحددها الخطط الخمسية والاستراتيجيات، التي ترسم ملامح كل مرحلة وأهدافها العامة. وعلى الرغم من التحولات التي شهدها القطاع، فإنّ تحقيق الأهداف المرجوّة لم يكن كاملًا؛ نتيجة استمرار العمل وفق آليات تقليدية، والتنفيذ الجزئي للسياسات، وضعف التنسيق بين الجهات المعنيّة.

فقد ركّزت تلك السياسات على الأهداف الكمّية معتمدةً على مبدأ "الاكتفاء الذاتي" بوصفه هدفًا مباشرًا وأساسيًا لتحقيق "الأمن الغذائي"، وهو هدف استراتيجي تصدّر أولويات الخطط والاستراتيجيات الماضية

---

1 كان القطاع الزراعي المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها وسطيًا (30 في المئة) بالقيم الحقيقية خلال الفترة 1990 - 2000، وتراجع إلى المركز الثاني بعد قطاع التعدين والصناعة التحويلية، مشكّلًا حوالى 21 في المئة كوسطي الفترة 2000 - 2010، بينما بلغت نسبته 61 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 20112022-. استند الباحث إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، في سنوات مختلفة، ينظر:
Syrian Arab Republic, Central Bureau of Statistics, *Official Website*, accessed on 28/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRS5

2 قدّرت دراسة أعدّتها منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" قيمة الأضرار والخسائر التي تعرّض لها القطاع الزراعي خلال الفترة 2011 - 2016 بحوالى 16 مليار دولار على الأقل، أي ما يعادل ثلث إجمالي الإنتاج المحلي في سورية عام 2016. علمًا أن القيمة ازدادت كثيرًا في السنوات اللاحقة، ينظر:
Food and Agriculture Organization of the United Nations, *Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis* (Rome: FAO, 2017), accessed on 28/5/2025, at: https://acr.ps/1L9zRD4

3 حوالى أكثر من 75 في المئة من الأسر الريفية لا تزال تنتج غذاءها بنفسها. (Ibid.)

4 يرتبط القطاع الزراعي بتحقيق غالبية أهداف التنمية المستدامة العالمية لعام 2030 وخاصة منها: الهدف SDG1 إنهاء الفقر، وSDG2 القضاء التام على الجوع، وSDG8 النمو الاقتصادي والعمل اللائق، وSDG12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، وSDG13 العمل المناخي.

كافّة. ورغم نجاحه في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية خلال فترات معينة وتوفير فوائض للتصدير، فقد كان ذلك على حساب إغفال الأهداف الاستراتيجية الأخرى، ومن أهمها "تحقيق الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لضمان الاستدامة"، حيث أُنهكت الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي والمياه؛ بسبب انخفاض كفاءة إدارتها وضعف فاعليتها، والاستمرار في استخدام أساليب زراعية تقليدية لا تراعي معايير الاستدامة، مع تدنٍّ في استخدام التكنولوجيا. فقد بلغ الإجهاد المائي عام 2022 ما يقارب 109 في المئة، وسجلت كفاءة استخدام المياه انخفاضًا بنسبة26.4 -في المئة في العام نفسه. وازدادت نسبة الأراضي المتدهورة إلى 98 في المئة من مجموع مساحة اليابسة عام 2019 مقارنة بعام 2015، بينما لم تتجاوز مساحة الغابات 2.9 في المئة خلال الفترة 2010-2023 [5].

من جهة أخرى، لا يمكن حصر مفهوم "الأمن الغذائي" في مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي كان هاجسًا لدى الحكومات السابقة، من دون مراعاة الجوانب الأخرى، من قبيل تحسين أبعاد الأمن الغذائي[6] على المستويين الكلي والجزئي.

إن تركيز السياسات والخطط الزراعية السابقة على الزيادة الكمّية في الإنتاج وتوفير فوائض للتصدير، لم يقابله اهتمام كافٍ بالجودة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية. وعلى الرغم من بعض محاولات تعديل النظام التجاري والانفتاح على التجارة الخارجية، فإنها بقيت محدودة أو غير مكتملة في بعض الأحيان[7].

إن أدوات الدعم الزراعي التقليدية التي استمرت عقودًا لم تُثبِت فاعليتها في تعزيز كفاءة النظم الإنتاجية واستدامتها على امتداد سلسلة القيمة، نتيجة غياب استكمالها بإجراءات حكومية فعالة. وأدى ذلك إلى تكريس أنماط استهلاك غير رشيدة؛ إذ أتيحت سلع غذائية محددة بأسعار منخفضة جدًا مقارنة بالسوق العالمية[8]، ما حفّز المستهلكين على الإقبال عليها وتفضيلها على حساب تنوّع النظام الغذائي؛ نتيجة ضعف القدرة الشرائية. وتسبب ذلك في تدهور الحالة التغذوية وارتفاع معدلات الهدر الغذائي، الذي يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج وفي أموال الخزينة العامة للدولة، وزيادة الانبعاثات الكربونية وتلوث البيئة.

لم تُولِ السياسات الزراعية سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية الاهتمام اللازم، فبقيت أغلب الصادرات في شكل خامّ أو منخفض القيمة المضافة، من دون الاستفادة الكاملة من الميزات النسبية للمنتجات السورية، من قبيل التصنيع الزراعي وتحسين معاملات ما بعد الحصاد والتسويق وتعزيز تنافسية المنتج. واقتصرت الصادرات على عدد محدود من السلع والأسواق.

ولم توفّر بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الزراعي، خاصة في القطاع الخاص، حيث ظل حجم الاستثمار منخفضًا نتيجة غياب المرونة والسرعة في تطبيق القوانين والتشريعات الناظمة لبيئة الأعمال الزراعية، وتقلّب السياسات التجارية والاستثمارية، إضافة إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني والمخاطر البيئية المتزايدة، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

---

5 الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، **الاستعراض الوطني الطوعي الثاني: عن أهداف التنمية المستدامة** (دمشق: 2024)، شوهد في 2025/5/28، في: https://acr.ps/1L9zREJ

6 تتحدد حالة الأمن الغذائي من خلال أربعة أبعاد رئيسة هي: الوفرة أو المتاح Availability، والوصول إلى الغذاء Accessibility، والانتفاع من الغذاء Utilization، والاستقرار أو الثبات Stability.

7 وقّعت سورية وثيقة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2008 ولم يجْر استكمال إجراءات تفعيلها.

8 بعض السلع مثل القمح كانت تتلقى كافة أشكال الدعم (المباشر وغير المباشر) والدعم السعري المزدوج (دعم المنتجين والمستهلكين)، من خلال تدخل مؤسسات الدولة على امتداد سلسلة القيمة.

ثانيًا: السياق التاريخي: السياسات الزراعية خلال حقب زمنية متعاقبة

من خلال استعراض تاريخي للسياسات الزراعية في سورية، يمكن التمييز بين عدة مراحل اتسمت كل منها بملامح محددة تعكس السياق العام للسياسات الكلية التي كانت سائدة آنذاك.

1. مرحلة ما قبل عام 1985

اعتمدت سورية الخطط الخمسية منذ الستينيات. واتبعت هذه الخطط التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة. وركزت قبل عام 1985 على التخطيط المركزي من حيث الأرقام التوجيهية والقرار النهائي وتعزيز دور الدولة وسيطرة القطاع العام في المجالات كافة. وسعت هذه الخطط إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير فوائض التصدير من دون أن تترافق مع سياسة واضحة لتشجيع التصدير.

أما بالنسبة إلى التسويق فقد فُرضت قيود صارمة على تسويق المنتجات الزراعية؛ حيث أُلزم المزارعون بتوريد منتجاتهم الأساسية إلى مؤسسات الدولة، واتخذت الحكومة إجراءات لضمان التوريد، وحصرت عمليات التسويق الداخلي لمستلزمات الإنتاج في القطاع العام، بينما تولّت المؤسسات الحكومية تصدير المنتجات واستيراد مستلزمات الزراعة والمواد الغذائية.

2. مرحلة 1986 - 2000

شهدت هذه المرحلة بداية التحوّل نحو التخطيط التأشيري، بدءًا من الخطة الخمسية السادسة (1986-1990)، حيث اتُّخذت بعض الإجراءات والتعديلات على السياسات، وجرى تحديد دور الحكومة في إعداد الخطة الزراعية وإقرارها، بتحديد مؤشرات الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية، حيث يجري التخطيط على مستوى المحصول، بينما يجري التخطيط لباقي المحاصيل على مستوى مجموعات[9]، وسمحت بمشاركة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية تحت إشراف الدولة.

ركزت السياسات والخطط الزراعية في الثمانينيات على الزيادة في كمية الإنتاج من دون أن يترافق ذلك مع تطوير العملية التسويقية، أو مع رفع نوعية المنتجات الزراعية وجودتها لتتناسب مع معايير الجودة المحلية والعالمية، ما أدى إلى ضعف الكفاءة التسويقية الداخلية والخارجية، وانخفاض أسعار المنتجات، خاصة في فترات الذروة.

وبدأت سياسة التحرير الجزئي للسوق في التسعينيات، من خلال تقليص دور الدولة في تسويق المنتجات الزراعية، وإلغاء التوريد الإجباري للمحاصيل الرئيسة[10]، وتخفيض دعم مستلزمات الإنتاج تدريجيًا، وصولًا إلى إلغائه بالنسبة إلى بعضها. وجرى إلغاء الدعم السعري لبعض المحاصيل الاستراتيجية والإبقاء على دعم المحاصيل التي تورَّد إلى المؤسسات الحكومية[11]. وضمن هذا التوجه، استمرت الدولة في الإشراف على دعم المحاصيل الاستراتيجية وإدارة الموارد وتوزيعها، مع توسيع دور القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق.

---

9 تُعدُّ الجهات المعنية في المحافظة والمناطق، ويتمثل فيها مندوبون عن الفلاحين، الخطط الإنتاجية في ضوء المؤشرات التي تضعها الإدارة المركزية، وتتدخل الحكومة في الزراعات بالنسبة إلى مساحة المحاصيل الزراعية الرئيسة، ويُترك للمنتجين اختيار المحاصيل الثانوية، أما الحيازات الأقل من 0.5 هكتار فلا تتدخل في تحديد نوع المحاصيل فيها. ينظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة، "الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية"، سنوات مختلفة.

10 عدا تلك التي يجري تصنيعها في مؤسسات الدولة.

11 كانت المحاصيل الاستراتيجية تضم سبعة محاصيل، ثم أصبحت تضم أربعة فقط (القمح، القطن، الشوندر/ الشمندر السكري، التبغ).

وفي نهاية التسعينيات، اتُّخذت خطوات للانفتاح على التجارة الخارجية، من قبيل تخفيض التعرفة الجمركية لعدد من الدول وإلغاء بعض التراخيص ومتطلباتها؛ لتسهيل التحوّل نحو التحرير الجزئي للنظام التجاري.

3. مرحلة 2001 - 2010

ارتكزت هذه المرحلة على الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، التي انطلقت من استراتيجية التنمية الزراعية (2001-2010)، وتبنَّت نهج "اقتصاد السوق الاجتماعي"[12]؛ بهدف تسريع الانفتاح على الاقتصاد العالمي. وجرى توقيع اتفاقيات تجارية إقليمية وثنائية، مثل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة مع تركيا وغيرهما، وجرى إلغاء حظر استيراد المواد الغذائية المنتجة في الدول المشاركة في هذه الاتفاقيات. كما تمّ التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام بصفة مراقب إلى منظمة التجارة العالمية. وعام 2009، أُنشئت هيئة تنمية وترويج الصادرات وصندوق تنمية الصادرات؛ بهدف تعزيز قدرة المصدّرين والترويج للمنتجات السورية في الأسواق الدولية من خلال تقديم الدعم المادي المباشر وغير المباشر. ومع ذلك، ظلّ أثر هذه الإجراءات محدودًا؛ بسبب ضعف التطبيق الفعلي.

4. مرحلة 2011 - 2024

تزامنت الخطة الخمسية الحادية عشرة (2011-2015) مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية المطالِبة بإسقاط نظام الحكم في سورية عام 2011، ما أدى إلى عدم استكمالها. ولجأت الحكومة بعدها إلى خطط سنوية قصيرة الأجل بعيدًا عن التخطيط المتوسط أو البعيد المدى. وفرضت دول غربية وعربية[13] عقوبات اقتصادية على البلاد منذ عام 2011، ما أدى إلى توقف التعاون الدولي وخروج المنظمات الإنمائية، وغادرت معظم البعثات الدولية التي كانت تنسق تنفيذ هذه البرامج والمساعدات. ومع تصاعد وتيرة الصراع المسلَّح، تدهور الوضع الاقتصادي؛ نتيجة الدمار والأضرار البالغة التي لحقت القطاعات الإنتاجية الرئيسة وتدمير البنى التحتية وانهيار قيمة العملة السورية، فضلًا عن خروج الاستثمارات الأجنبية من البلاد. وزادت العقوبات بموجب قانون قيصر عام 2019، فقد شملت كلّ من يتعامل مع الحكومة السورية، بما في ذلك الأطراف الخارجية والدول الأخرى، ما عمّق عزلة الاقتصاد السوري التامة عن العالم الخارجي وشلله، على نحو قوَّض أي إمكانية لاستعادة نهوضه. وبالرغم من أن تلك العقوبات عامةً كان هدفها إضعاف نظام الحكم ورموزه في ذلك الوقت، فإنّها أثّرت تأثيرًا مباشرًا في معيشة المواطنين وأرهقتهم.

واعتمدت الحكومة على خطط إسعافية ومساعدات خارجية قدمتها المنظمات الدولية والأهلية، افتقرت إلى الأثر المستدام. وظلت التدخلات مجزّأة وغير منسّقة. وقد فاقمت ظروف الصراع الطويل الأمد المشكلات القديمة والقائمة أصلًا في القطاع الزراعي، فضلًا عن ظهور العديد من التحديات والصعوبات المستجدة والناشئة.

تجلّى الانقسام السياسي في تلك الفترة من خلال تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ خاضعة لسيطرة كيانات متعددة، كانت أبرزها قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، التي بسطت سيطرتها على الموارد النفطية والزراعية،

---

12 يعرف بأنه تنمية اقتصادية تستخدم لتحقيقها آليات السوق وقواعدها مع إخضاعها في الوقت نفسه للتصحيح والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها. وهو يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل بين العرض والطلب، وعلى مبدأ التنافس بهدف الربح للوصول إلى نظام الرفاه والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.

13 ترجع العقوبات الأميركية على سورية إلى عام 1979، ثم قانون محاسبة سورية The Syrian Accountability Act عام 2003، والتي يجري تجديدها سنويًا، عدا عن عقوبات عام 2011.

في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية[14]، وهي المناطق التي تتركز فيها زراعة المحاصيل الاستراتيجية والأساسية. وقد أدى ذلك إلى فقدان أهم مصادر العملة الأجنبية[15] و مقومات الاقتصاد الوطني. واعتمدت الحكومة المركزية في دمشق في سياساتها وخططها الزراعية على أرقام إحصائية تقديرية تفتقد الدقة؛ نتيجة النقص الحاد في المعلومات وعدم قدرتها على الوصول إلى المناطق الخارجة عن سيطرتها. وأصبح التخطيط الزراعي يتركز على المساحات الواقعة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام فقط، وهي مناطق لا تفي بالاحتياجات الغذائية للسكان؛ بسبب صغر حجم الحيازات الزراعية فيها وتفتتها. وقد أدى هذا الواقع إلى تحوّل سورية من دولة مصدِّرة إلى دولة مستورِدة لسلع أساسية، مثل النفط والقمح، ما أسهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد، مقابل تراجع الصادرات وانحصارها في عدد محدود من السلع والأسواق. ونتيجة لذلك تفاقم عجز الميزان التجاري وتعززت مظاهر غياب الأمن الغذائي في البلاد.

خاتمة

من الواضح أن السياسات الزراعية في سورية على مر المراحل المختلفة كانت تواكب التوجهات العامة السياسية والاقتصادية التي تحكم البلاد، من دون أن تولي الأهمية الكافية لمدى كفاءتها في تحقيق أهدافها. وبما أنّ الاقتصاد السوري يُعدّ متأثّرًا بالاقتصاد العالمي أكثر من كونه مؤثّرًا فيه، فقد تضاعف تأثير التحديات الخارجية والمتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، خاصة في ظل وجود تحديات داخلية مزمنة، وواقع اقتصادي هش أنهكته سنوات الصراع الطويلة والأزمات المتتالية.

وبعد مرور أكثر من 14 عامًا من العقوبات الاقتصادية التي ألقت بحملها الثقيل على القطاعات كافة، جاء أخيرًا قرار رفع هذه العقوبات عن سورية ليشكّل علامةً فارقةً في تاريخ البلاد الحديث وبارقة أمل في استعادة النمو الاقتصادي وتحسُّن مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه. إلا أن استثمار هذه الفرصة التاريخية يتطلب خطة تنفيذية واضحة، تنطلق بخطوات مدروسة وسريعة في آنٍ معًا، تستجيب لتطلعات المواطنين وتضع أسسًا متينة للتنمية المستدامة. وفي حين تشكل هذه الخطوة فرصة تاريخية للانطلاق في مسار التنمية وإعادة الإعمار، فهي تضع المسؤولية الكبيرة أمام الإدارة الجديدة وصانعي القرار في سورية للاستثمار الأمثل لمكتسبات هذا القرار، من خلال خطوات متسارعة تواكب تطلعات الشعب، وفي الوقت نفسه، ثابتة ومدروسة. وتكمن البداية في تعديل الخطط والسياسات بما يتماشى مع التغيرات العالمية، والانفتاح الاقتصادي، وتوسيع الشراكات الإقليمية والدولية، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مدعومة بإصلاحات تشريعية وتنظيمية تحقق الكفاءة وسرعة التنفيذ. ويتطلب ذلك تحولات جذرية على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ترتكز على خصوصية الواقع السوري وتعزز دعم الإنتاج المحلي.

ويمثّل ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي شرطًا أساسيًا للنجاح، إلى جانب اعتماد نهج تشاركي في صناعة القرار، والانطلاق في إعادة تأهيل القطاعات الحيوية، مع التركيز على قطاعات الإنتاج الحقيقي باعتبارها المحرك الرئيس للتنمية. وفي هذا السياق، يبرز القطاع الزراعي باعتباره أحد أكثر القطاعات قدرة

14 تتركز المساحات ذات الثقل النوعي في الإنتاج الزراعي (خاصة القمح والشعير والقطن) في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية التي تتميز بكبر حجم الحيازة الزراعية (مثلًا محافظة الرقة 27.8 هكتارًا للحائز ومحافظة الحسكة 18.2 هكتارًا للحائز، بينما يراوح حجم الحيازة في بقية المحافظات بين الصغير والمتوسط). ينظر: المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية، **واقع الغذاء والزراعة في سورية** (دمشق: 2013)، ص 31، استنادًا إلى المسوحات الإحصائية المختلفة للمكتب المركزي للإحصاء: الجمهورية العربية السورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، **واقع الغذاء والزراعة في سورية 2013** (دمشق: 2013).

15 تراجعت مساهمة قطاع التعدين والصناعة إلى 10 في المئة فقط عام 2022 بعد أن كان يحتل المركز الأول في 25) GDP في المئة) وسطيًا خلال الفترة 2000 - 2010، ينظر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء (الموقع الرسمي)، شوهد في 2025/5/28، في:
https://acr.ps/1L9zRS5

على التعافي السريع، إذ إن استقرار المزارعين وإعادة تأهيل البنى التحتية الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، تمثل عوامل حاسمة في استئناف النمو والمساهمة الفعالة في التنمية.

ويضطلع القطاع الخاص بدور مهم في الاستثمار في مشروعات تحقق قيمة مضافة عالية وتستفيد من المزايا النسبية للقطاع الزراعي. وبناء عليه، تظل السياسات الزراعية في صدارة أولويات أيّ استراتيجية مستقبلية، شرط أن تكون منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة العالمية وتعزز فرص التعاون الدولي، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تعيد لسورية مكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع

العربية

الجمهورية العربية السورية. رئاسة مجلس الوزراء. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. **الاستعراض الوطني الطوعي الثاني: عن أهداف التنمية المستدامة** (دمشق: 2024). في: https://acr.ps/1L9zREJ

الجمهورية العربية السورية. المكتب المركزي للإحصاء. **الكتاب الإحصائي السنوي** (سنوات مختلفة). في: https://acr.ps/1L9zRS5

الجمهورية العربية السورية. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المركز الوطني للسياسات الزراعية. **واقع الغذاء والزراعة في سورية 2013** (دمشق: 2013).

الجمهورية العربية السورية، وزارة الزرعة والإصلاح الزراعي. المركز الوطني للسياسات الزراعية. **واقع الغذاء والزراعة في سوريا. تقرير دوري** (سنوات مختلفة).

الأجنبية

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Counting the Cost: Agriculture in Syria after Six Years of Crisis*. Damascus: FAO, 2017. https://acr.ps/1L9zRD4

Lançon, Frédéric. *Assessment of the Competitiveness of the Syrian Agriculture: An Application to Selected Representative Value Chains*. Montpellier: CIRAD, 2011